الخليج العربي ... المجلد الثامن عشر ... العدد ٣ - ٤ ١٩٨٦
... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية ...

العلاقات الاقتصادية بين العراق والبرازيل
وموقع النفط العراقي فيها

سهام حسين البصام

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ببغداد

المقدمة:

يسعى العراق دائما وبخاصة منذ عام ١٩٦٨ لاقامة اعمق الروابط مع الدول النامية باعتباره واحدا منها منطلقا من سياسته المبدئية في توطيد وتطوير علاقات التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي مع الدول النامية في مجالاتها (السلعية، النفطية، الفنية، الخدمية، والتكنولوجية) كافة والتي عبر عنها بعلاقات التبادل (بين دول الجنوب). تلك العلاقات القائمة على اساس المصالح المشتركة لشعوبها كافة. لقد تحولت هذه المباديء الى نهج ثابت في سياسة القطر العراقي تم التعبير عنها بمختلف الوسائل والاساليب وبالمجالات كافة وفي كل المناسبات حتى انه اقام الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لغرض تقديم المساعدات الى البلدان النامية.

من هذا المنطلق اكدت توجيهات القيادة السياسية في القطر ضرورة التحرك لتطوير هذه العلاقات مع دول العالم الثالث بشكل عام. فكان من الطبيعي ان

تتوطد العلاقات مع امريكا اللاتينية وان تحظى باهتمام الحكومة العراقية، اهتماما خاصا في توسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية معها.

في هذا المجال تؤشر احصاءات التجارة الخارجية العراقية هذا التطور الملموس في العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول امريكا اللاتينية والذي يعكسه حجم التجارة معها حيث بلغت مجموع اقيام استيرادات العراق من دول امريكا اللاتينية (٤٩٦٧٠) الف دينار في العام ١٩٨٢.[١]

في حين بلغت اعلى قيمة لحجم هذه الاستيرادات في عام ١٩٦٧ (٤٣٥) الف دينار.[٢] مقارنة بحجم الاستيرادات طيلة السنوات (٥٩ ـ ١٩٦٦) بمعنى انها تضاعفت بمقدار (٣ر١١٤) مرة خلال الفترة الممتدة بين ٦٨ ـ ١٩٨٣ وتأتي البرازيل في مقدمة دول امريكا اللاتينية في مجال التعاون الاقتصادي مع العراق وذلك لكونها تحتل موقعا مرموقا بين هذه الدول من حيث التطور والتقدم الاقتصادي من ناحية وكونها تعتبر من الاسواق التقليدية المستوردة للنفط العراقي، اذ يزود العراق البرازيل بـ (٣٦٪)[٣] من مجمل احتياجاتها للنفط الخام في الوقت الحاضر وكانت هذه النسبة قد وصلت الى حوالي (٤٩٪) في السنوات القليلة الماضية، وهذا يعني ان العراق يعد المزود الاول والرئيسي للبرازيل بالنفط الخام من ناحية اخرى، وهذه بدورها اسهمت كثيرا في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وانها ستسهم بالتأكيد في تحديد افاق تطور هذه العلاقات مستقبلا.

من هنا سنحاول في هذه الدراسة القاء الضوء على دور النفط في العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والبرازيل واستشراف الافاق المستقبلية لهذه العلاقات وتحديد الدور الذي يضطلع به النفط العراقي فيها. ومن خلال تصعيد كل وتائر وعوامل توطيد وتطوير علاقات التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي بينهما والبحث عن الاساليب والوسائل التي من شأنها ان تحقق ذلك لما فيه من مصالح مشتركة وعلاقات تبادل بين الدولتين.

وفي ضوء ذلك لابد من ان يتناول هذا البحث، الجوانب الاساسية التالية:

اولا: معلومات عامة عن البرازيل.

ثانيا: الانشطة الاقتصادية الرئيسية في البرازيل.

ثالثا: الاوضاع الاقتصادية في البرازيل.

---

١ ـ الجمهورية العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الجيب الاحصائي لسنة ١٩٨٣ ص ٤٣.

٢ ـ الجمهورية العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، تطور تجارة العراق الخارجية (١٩٥٩ ـ ١٩٦٩) ص ٥٢.

٣ ـ Peter Howard Wertham. Brazils bid to bridge its trade gap with Iraq. Middle East magazin. No. ـ 121 November. 1984 P 34.

رابعا: واقع العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والبرازيل وموقع النفط فيها.
خامسا: الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والبرازيل ودور النفط فيها.
سادسا: الاستنتاجات والتوصيات.

اولا: معلومات عامة عن البرازيل:

تعد البرازيل من الدول ذات المساحات الشاسعة جدا لدرجة انه من الصعب اختيار المفهوم الذي يعبر عن سعة مساحتها التي قدرت بـ (٨٥١٢) الف كم٢ وتأتي في المرتبة الرابعة في سعة المساحة بعد الاتحاد السوفياتي والصين وكندا ولها ساحل على المحيط الاطلسي يزيد على (٧٢٠٠) كم في الطول. ان سعة المساحة هذه ادت بلاشك الى اختلاف في احوال السطح الطبيعية والاعتماد على التباين في درجة الارتفاع والتركيب الجيولوجي والمناخ والنبات الطبيعي، والتي اثرت بدورها في الامكانات والاوضاع الاقتصادية للبرازيل.[٤]

والبرازيل تعد اكبر دولة في النصف الجنوبي من الكرة الارضية ليس فقط من ناحية سعة المساحة وانما كذلك من ناحية عدد السكان الذي بلغ (٨ر١٣٦) مليون نسمة في منتصف عام ١٩٨١ ويزداد السكان بمعدل مليون نسمة في السنة وبلغ متوسط النمو السنوي للسكان خلال الفترة ٩٧٠ ـ ١٩٨٣ (٤ر٢٪)[٥].

والشعب البرازيلي خليط من عدة اجناس اغلبهم من اصل برتغالي وهناك بعض السكان منحدرين من اصل الماني، وعربي، وياباني، وايطالي، وافريقي (وخاصة من نيجيريا) وكذلك كوريين لجأوا اليها بعد الحرب العالمية الثانية واثناء الحرب الكورية. اما السكان الاصليون فيشكلون نسبة قليلة من مجموع السكان ويعيشون على شكل قبائل في المناطق النائية من حوض الامزون واللغة الرسمية للبرازيل هي اللغة البرتغالية. عاصمة البرازيل الحالية مدينة (برازيليا) الحديثة جدا وقد شيدت على احدث طراز معماري وانفقت الحكومة البرازيلية على بنائها مبالغ طائلة، غير ان سكانها لايزالون اقل من نصف مليون نسمة في حين ان العاصمة القديمة (ريدوجانيرو) تضم (٦) ملايين نسمة.

---

٤ ـ ان مساحة البرازيل لازالت غير محددة، وتجد الجهات المختصة صعوبة في تحديد سعة مساحتها بدقة والسبب يعود الى مساحة الغابات التي لازالت غير مكتشفة لحد الان، وتظل بذلك مساحتها تقديرية.
٥ ـ البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٤ ص ٢٥٧.

تعد البرازيل من اكثر دول امريكا اللاتينية استهلاكا للطاقة التجارية وخصوصا المنتجات النفطية وهذا مؤشر يعكس مدى التطور الذي تبلغه الدولة وهو كمؤشر معترف به دوليا اذ تقاس درجة التطور الاقتصادي بالتطور بمعدل استهلاك الطاقة في القطاعات الانتاجية. وفي البرازيل بلغ متوسط معدل النمو لاستهلاك الطاقة التجارية (١ر٩٪) وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ وهي فترة الازدهار الاقتصادي للبرازيل وبقيت البرازيل محافظة على معدل النمو هذا تقريبا الا في فترات مرتبطة بوضع السوق النفطية العالمية اذ انخفض هذا المعدل انخفاضا واضحا الى حد ما، فقد هبط بنسبة ١٣٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي في البرازيل (٢٢٤٠) دولاراً سنويا في عام ١٩٨٢ وهي بذلك تعتبر من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.[٦]

ثانيا: الانشطة الاقتصادية الرئيسية في البرازيل:

ان اهم الانشطة والفعاليات الاقتصادية في البرازيل والتي يعتمد عليها الاقتصاد البرازيلي وتشكل هيكله الاقتصادي وتسهم في تكوين دخله القومي هي:

١ ـ الزراعة والرعي والغابات.
٢ ـ الصناعة.
٣ ـ المعادن.
٤ ـ التجارة.

١ ـ الزراعة والرعي والغابات: تشكل هذه الفعاليات المورد الرئيسي للبلاد وتعتبر من اهم مصادر تكوين الدخل القومي واهم المنتجات في هذا القطاع بالنسبة للبرازيل هي (القهوة ـ القطن ـ الكاكاو ـ خامات السكر ـ السيزال ـ القنب ـ الرز ـ زيت النخيل ـ الحنطة ـ الذرة البيضاء ـ البطاطة ـ البقول ـ لحوم الابقار ـ الدجاج ـ الاخشاب).

ان قسماً كبيراً من المنتجات الزراعية اعد (لاغراض التصدير كالقهوة التي يبلغ انتاجها السنوي (٣) ملايين طن وتستحوذ صادرات القهوة على نصف مجموع قيمة الصادرات وتصل احيانا الى ثلثي قيمة الصادرات ويحتل القطن المرتبة الثانية في قائمة المنتجات المعدة للتصدير وبلغ معدل انتاجه السنوي (٢ مليون) طن. ويأتي

٦ ـ المصدر نفسه ص ٢٥٧.

الكاكاو في المرتبة الثالثة ويصل معدل انتاجه السنوي نصف مليون طن ويليه في الاهمية السيزال فالقنب ثم السكر والرز وزيت النخيل.[٧].

واما بقية المحاصيل الزراعية فان انتاجها معد لاغراض الاستهلاك المحلي كما هو الحال بالنسبة للذرة البيضاء والبطاطة والبقول وهي تسد حاجته المحلية فعلا. في حين توجد محاصيل اخرى لايكفي انتاجها حتى لسد الحاجة المحلية كما هو الحال بالنسبة للحنطة التي يزيد معدل انتاجها عن (١ر٥) مليون طن سنويا.[٨] ومع ذلك فانها لاتسد حاجة الاستهلاك مما يضطر الدولة الى استيرادها من الخارج. لقد بلغ حجم استيراد البرازيل من الحبوب (٤٤٩٢) الف طن متري في عام ١٩٨٢[٩] وهذا يجعل البرازيل دائما تهتم بزيادة انتاج المحاصيل لاغراض الاستهلاك المحلي على حساب المحاصيل المعدة لاغراض التصدير.

اما بالنسبة للرعي فان البرازيل تمتلك مراعي واسعة، ساعدتها على تربية حوالي (١٠٠) مليون رأس من البقر و(٢٥) مليون من الغنم و (١٤) مليون من الماعز و (٧٠) مليون من الخنازير و (١٥) مليون رأس من حيوانات الحمل. وانتاج هذه الاعداد من الحيوانات يسد حاجة السكان من اللحوم والالبان ويتم تصدير الفائض بكميات كبيرة الى الخارج. اما الغابات فقد ساعدت الظروف المناخية في البرازيل على نمو الغابات الاستوائية حيث يضم حوض الامزون اوسع منطقة غابات في العالم، وتضم الغابات الاشجار الدائمة الخضرة وكلها ذات اخشاب صلبة وتعد الاخشاب من الصادرات المهمة بالنسبة للبرازيل.

تساعد عوائد الزراعة والرعي والغابات باكثر من ثلثي مكونات الدخل القومي للبرازيل[١٠] وذلك بسبب المساحات الزراعية الشاسعة من ناحية وانتاجها للسلع الزراعية التي لها سوق دولي كبير من ناحية اخرى على الرغم من انها لاتستغل اكثر من (٢٠٪) من مساحتها في الزراعة و (١٥٪) في الرعي[١١] ويعود سبب ذلك الى ان معظم المساحة المتبقية تشكل غابات يصعب تحويلها الى اراضٍ زراعية، بالاضافة الى وجود المستنقعات الكثيرة فيها.

٢ ـ الصناعة: لقد شهدت الصناعة البرازيلية تطورا كبيرا وهي مستمرة في التوسع والتطور والتنوع ويشكل الانتاج الصناعي حوالي (٦٠٪) من حجم الناتج المحلي الاجمالي وتتكون الصناعة من تشكيلة متنوعة من الصناعات في مقدمتها صناعات

---

٧ ـ د. محمد حامد الطائي واخرون، جغرافية العالم الجديد (الامريكتين) العراق ١٩٨٠، ص ٣٩٣.

٨ ـ المصدر نفسه ص ٢٨٥ و ٣٩٣.

٩ ـ البنك الدولي للانشاء والتعمير، مصدر سابق ص ٢٦٧.

١٠ ـ د. محمد الطائي واخرون، مصدر سابق ص ٣٩٣.

١١ ـ J.P. Cole Latin America, An Economic and Social Geography Butter Worths, London 1965 P. 137.

حديثة للغزل والنسيج بانواعه القطني والصوفي والحرير الطبيعي والقنب والخيوط الصناعية التي تتركز في مدينة (ساوباولو) التي يعمل فيها (٢/٥) عمال القطاع الصناعي البرازيلي باجمعه وبعدها تأتي الصناعات الحديدية الثقيلة التي يصل انتاجها (٥) مليون طن من الصلب و (٤) ملايين طن من الحديد الخام ثم صناعة السيارات المزدهرة وكذلك صناعة الالات والمعدات التي تطورت بسرعة فائقة والتي تتركز في مدينة (ساوباولو) الصناعية ايضا وقد استثمرت شركات السيارات الالمانية في البرازيل مبالغ طائلة في انتاج السيارات التي نالت شهرة عالمية كما اقيمت فيها معامل انتاج الورق والساحبات وكثير من صناعات المعدات والالات الزراعية. وفي البرازيل ازدهرت كثيرا الصناعات النفطية (صناعة التصفية والتكرير وكذلك الصناعات البتروكيمياوية المتنوعة).

٣ ـ المعادن: تعتبر المعادن احد مصادر الثروة الكبرى في البرازيل، حيث تعتبر من الدول الغنية المعادن وخصوصا (خامات الحديد ـ البوكسايت ـ المنغنيز ـ البيليوم ـ القصدير ـ البلاتين ـ الذهب ـ الفضة ـ الماس ـ الاحجار الثمينة والفوسفات) وكذلك توجد فيها كميات كبيرة من الفحم الحجري الذي بلغ انتاجه في السبعينات (٢٧) الف طن سنويا.

ان هذه المعادن المتنوعة القدرة لان تسهم مساهمة فعالة لبناء مستقبل صناعي كبير للبرازيل، فيما لو تم استغلالها استغلالا اقتصاديا ولكن الواقع يشير الى انه لم يتم استغلالها حتى الوقت الحاضر وذلك بسبب قلة الامكانات المادية وخصوصا وانها تحتاج الى استثمارات مالية كبيرة جدا بسبب وجودها في اماكن بعيدة ومعزولة، مما يجعل عملية الوصول اليها وإقامة منشآت فيها عملية صعبة ومعقدة وتحتاج الى استثمارات كبيرة ومستلزمات كثيرة، خصوصا اذا مااخذنا في الاعتبار مساحة البرازيل الشاسعة والنقص الكبير في طرق النقل والمواصلات. وان رؤوس الاموال الاجنبية تتجه دائما الى القطاعات والمشاريع ذات المردودات المالية الكبيرة والتكاليف القليلة، وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص البرازيلي.

٤ ـ التجارة: تشكل التجارة قطاعا اقتصاديا مهما بالنسبة للاقتصاد البرازيلي ولقد رأينا كيف تسهم القطاعات الاقتصادية السلعية (الزراعة ـ الرعي ـ الغابات ـ الصناعة ـ المعادن) في توفير سلع ومنتجات معدة لاغراض التصدير وخصوصا الزراعة والصناعة اذ تسهم المنتجات الزراعية والحيوانية في خلق عوائد كبيرة تجعل الميزان التجاري للبرازيل في وضع جيد فقد بلغت قيمة صادراتها (١٨٦٢٧) مليون دولار في عام ١٩٨٢ وازدادت بمعدل نمو سنوي مقداره (٨ر٨٪) خلال الفترة (٩٧٠ ـ ١٩٨٢) بعد ان كان (٣ر٥٪) خلال عقد الستينات.

غير ان الملاحظ على تجارة البرازيل تكاد تنحصر مع مناطق محدودة من العالم اذ

ان حوالي (٩٤٪) منها تكون مع اوربا واميركا الشمالية واقطار اميركا اللاتينية والـ (٦٪) الباقية فقط مع بقية انحاء العالم ومنذ فترة طويلة تسعى الحكومة البرازيلية الى توسيع منافذ التبادل التجاري مع دول العالم واليوم لها علاقات تجارية واسعة مع الدول المصدرة للنفط بشكل عام ومع العراق بشكل خاص منذ اوائل عقد السبعينات.

ثالثا: الاوضاع الاقتصادية في البرازيل:

يمكن هنا ان نميز بين مرحلتين اساسيتين هما: الاولى هي مرحلة ماقبل عام ١٩٦٤ اي قبل قيام الحكومة العسكرية في البرازيل وفيها كانت الاوضاع الاقتصادية سيئة للغاية اذ كان التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو السمة الغالبة على البلاد. وابرز مظاهر تخلف الاوضاع الاقتصادية كانت تخلف جميع القطاعات الاقتصادية وانخفاض الانتاجية عموما سواء بالنسبة لانتاجية الفرد او لانتاجية القطاعات الاقتصادية وكذلك اعتماد الاساليب البدائية في الزراعة حيث تتم زراعة المحاصيل الزراعية ذات القيمة الغذائية القليلة مثل المانيوك للاستهلاك المحلي. وكذلك في تربية الابقار التي تتم ايضا بالطرق البدائية.[١٢]

اما المرحلة الثانية فهي مرحلة مابعد عام ١٩٦٤وفيها تحقق الكثير من التطورات الاقتصادية والاجتماعية. فقد بذلت الحكومة البرازيلية جهوداً كبيرة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الاساسية مثل مشكلة الامية ومشكلة اسعار الارض، ومشكلة سوء التغذية، وتوزيع المواد الغذائية. . الخ وقد نجحت الحكومة فعلا في ايجاد الحلول اللازمة لمعظم هذه المشاكل. فقد حلت والى حد كبير مشكلة الامية وتم تحسين التربية والتعليم ونجحت الحكومة في تثبيت اسعار الارض وادخلت التكنولوجيا في ميادين مختلفة فكان من الطبيعي ان يرافق ذلك تطورا في الاوضاع الاقتصادية بشكل عام واهم المظاهر الاقتصادية في البرازيل هي:

أ) مؤشرات التطور والازدهار الاقتصادي الذي حصل في البرازيل:

١ ـ ارتفاع وتائر معدلات النمو السنوي للناتج الاجمالي المحلي اذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي (٦ر٧٪) خلال الفترة ١٩٧٠ـ ١٩٨٢.

٢ ـ ارتفاع قيمة الصادرات واتساع حجمها وتنوعها اذ ارتفعت بمعدل ضعف كل سنتين منذ عام ١٩٦٦ وحتى الوقت الحاضر فقد بلغت قيمة صادراتها كما ذكرنا (١٨٦٢٧) مليون دولار في عام ١٩٨٢.

٣ ـ ارتفاع انتاجية اليد العاملة بشكل ملموس مع ارتفاع واضح في انتاجية قطاعات الاقتصاد الوطني كافة.

---

١٢ ـ محمد الطائي واخرون مصدر سابق ص ٢٧٣ ـ ٣٩٤.

٤ ـ حصل تطور كبير في ميدان توليد الطاقة الكهربائية، اذ تعتبر البرازيل من الدول التي استغلت وبشكل جيد الاحتياطي الكبير من الطاقة الكهربائية الموجودة فيها.
٥ ـ تطور واضح في البنى الارتكازية للاقتصاد وخصوصا شبكات النقل ووسائل المواصلات والاتصالات.
٦ ـ غياب ظاهرة البطالة في البرازيل.
٧ ـ تزايد حجم الاستثمارات الاجنبية في داخل البرازيل اذ بلغ مجموع حجمها (٧٩١٥) مليون دولار في عام ٩٨٢ بفعل السياسة التي اتبعتها الحكومة البرازيلية في تشجيع وتحفيز رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في البرازيل.
٨ ـ تصاعد حجم الاستثمارات المحلية من قبل اصحاب رؤوس الاموال المحليين (القطاع الخاص) بعد ان دأبت الحكومة على حثها وتحفيزها بتقديم جميع انواع ومجالات التسهيلات فيها والذي اسهم في تصاعد وتائر معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي الاجمالي الذي بلغ متوسطه (٥ر٦٪) خلال الفترة ٩٧٠ ـ ١٩٨٢.
٩ ـ زيادة تنوع وتوفر السلع الاستهلاكية والتي ادت الى ازدياد الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الاستهلاك الذي يعكس بدوره تطورا في المستوى المعاشي والاقتصادي للسكان اذ بلغ متوسط النمو السنوي للاستهلاك الخاص (٨٪) خلال الفترة ٩٧٠ ـ ٩٨٢ بعد ان كان (٤ر٥٪) خلال الفترة (٩٦٠ ـ ١٩٧٠).[١٣]
١٠ ـ تطبيق الاسلوب الديمقراطي في توزيع الارباح الاقتصادية في مؤسسات القطاع العام للدولة.

ب) تسعى الحكومة البرازيلية في الوقت الحاضر لتنفيذ مشاريع مهمة عديدة سيكون لها اثر كبير على مستقبل الاقتصاد البرازيلي منها:

١ ـ مشاريع عديدة لاستخدام المكننة الزراعية باوسع صورها بهدف استمرار تصعيد وتائر النمو والتطور في القطاع الزراعي.
٢ ـ مشاريع توسيع نطاق توطيد الطاقة الكهربائية.
٣ ـ مشاريع لتحقيق التكامل الطبيعي بين ارجاء البلاد لتسهيل عملية الاتصال بينها بواسطة شبكة من الطرق الصالحة لحركة وسائط النقل خصوصا السيارات على مدار السنة مثل الطريق الممتد عبر الامزون.
٤ ـ بناء اسطول تجاري خاص لشحن الصادرات الى الاسواق الاجنبية.
٥ ـ الاهتمام بمشاريع التنقيب عن مصادر الثروة المعدنية الجديدة الضخمة.
٦ ـ توسيع مشاريع تحسين انتاج اللحوم.

---

١٣ ـ البنك الدولي للانشاء والتعمير، مصدر سابق الصفحات ٢٥٩٠، ٢٧٣، ٢٨٥، ٢٦٣.

٧ ـ تصعيد الاهتمام بمشاريع البحث والتنقيب عن النفط الخام فقد فتحت الابواب امام الاستثمارات والشركات المحلية والاجنبية لغرض توسيع نطاق البحث والتنقيب لزيادة الانتاج من النفط الخام فيها.

ج) نقطة الضعف في الاقتصاد البرازيلي

رغم هذا التطور الحاصل في الاقتصاد البرازيلي ومنذ عام ١٩٦٤ الا انه يعيش دائما تحت وطأة نقطة ضعفه الرئيسية التي تعيق حركة التنمية الاقتصادية القومية له والتي تظهر من خلال الازمة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد البرازيلي باستمرار.

وتعود هذه الازمة بالاساس الى اسلوب النمو الاقتصادي الذي يقوم على اساس استراتيجية تنمية الصادرات، ذلك الاسلوب الذي اختارته دولة البرازيل منذ فترة طويلة، والذي انطلق من تجربة النظام الراسمالي في النمو والتطور. والذي يقوم على اساس الحرية الاقتصادية التي ساعدت بدورها على قيام قطاع خاص كبير يستحوذ على المرافق الاساسية في الاقتصاد الوطني.

والى جانب ذلك فقد اولت الحكومة البرازيلية ومنذ فترة طويلة، مسألة فتح الابواب امام الشركات الاحتكارية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية للقيام بعمليات الاستثمار داخل اراضيها سواء على سبيل المشاركة او منح الامتيازات لتلك الشركات. وقد افلحت الشركات المتعددة الجنسية في اقامة قطاع صناعي متطور داخل الاقتصاد البرازيلي بل ان بعض السلع الصناعية البرازيلية التي تنتجها تلك الصناعات اصبحت تضاهي مثيلاتها في السوق العالمية، حتى انها تمكنت من غزو اسواق الكثير من الدول النامية وحتى بعض الدول الراسمالية المتقدمة صناعيا، كما هو الحال بالنسبة للسيارات البرازيلية وغيرها من السلع الصناعية البرازيلية.

غير ان مايميز هذا النمط من النمو انه اصبح يرتبط بظروف الدول الراسمالية الكبرى التي تنتمي اليها تلك الشركات المتعددة الجنسية دون ان يمارس اثارا فعالة على مختلف قطاعات الاقتصاد البرازيلي، بمعنى اخر ان هذا النموذج من النمو قد تمخض عن تكوين قطاع صناعي متطور في البرازيل لكنه ظل معزولا عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني البرازيلي، دون ان يحقق تشابكات نوعية مع بقية قطاعات الاقتصاد البرازيلي الاخرى، ولهذا فهو لم يمارس دورا حيويا وفعالا في النهوض بمرافق الاقتصاد البرازيلي كافة، ففي الوقت الذي تميز هذا القطاع بالنمو وارتفاع الانتاجية واستخدام احدث وسائل التكنولوجيا. ظلت بقية قطاعات الاقتصاد الوطني البرازيلي تتطور بشكل اقل مما جعلها اسيرة معاناة التفاوت في النمو والتطور.

وكانت حصيلة هذا النهج من التنمية هي تبعية الاقتصاد البرازيلي لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى فكان طبيعي ان تتأثر بذات الازمات الاقتصادية التي

تعيشها تلك الدول. ولهذا نجد ان الاقتصاد البرازيلي ظل في السنوات الاخيرة يدور في تلك الدورة الاقتصادية وماتفرزه من اثار تحول الاقتصاد من حالة الرفاه والانتعاش الى حالة الركود والانكماش او بالعكس.[١٤]

والنتيجة الخطيرة الاخرى التي ترتبت على هذا النهج غير المتوازن من النمو هو ازدياد عبء المديونية الخارجية لدولة البرازيل حتى وصلت ديونها في نهاية عام ١٩٨٢ الى (٨٥ر٥) بليون دولار[١٥] وهي تعادل (١٢٪) من مجموع ديون الدول النامية التي بلغت في هذه الفترة حوالي (٥٠١ر٢) بليون دولار موزعة على (٢٧) دولة نامية.[١٦] والخطير في ازدياد حجم هذه الديون هو ارتفاع خدمة الدين المترتبة عليها والتي تلتهم نسبة كبيرة من حجم صادرات هذه الدول. فقد بلغت اكلاف الدين بالنسبة للبرازيل في عام ١٩٨٣ (٧٨ر٧٪)[١٧] من حجم صادراتها من ذلك العام. مما جعل البرازيل تضطر الى اعادة جدولة ديونها لمرات عديدة في السنوات الاخيرة.

ولايعلم المرء في ظل هذه الظروف القائمة التي يعيشها الاقتصاد البرازيلي، هل تستطيع هذه الدولة الوفاء بالتزاماتها المالية في الامد القريب او المتوسط؟ ام انها ستظل تدور في فلك تلك المديونية الخارجية ومايترتب عليها من مصاعب داخلية وخارجية لامد طويل؟ وماهي اثار ذلك على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البرازيل والدول الاخرى؟

جدول يوضح مدفوعات الفائدة على الدين العام الخارجي لدولة البرازيل كنسبة من صادرات السلع والخدمات خلال الفترة ١٩٧٧ ، ١٩٨٣

١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
٢٢,٣٪	٣١,٠	٣٦,٢	٣٤,٥	٣٣,٦	٤٣,٠	٧٨,٧

المصدر: The World Bank Annual Report 1985 p 179.

١٤ ـ للمزيد في الاطلاع على تجربة البرازيل في التنمية والتي افرزت نموذجا للتنمية اقترن باسمها والذي يسمى بادبيات التنمية ـ (النموذج البرازيلي) ذو المعالم الرئيسية الواضحة يمكنك الرجوع الى كتاب د . اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧، ص ص ١٦٦ ـ ١٨٧ .

١٥ ـ نشرة موركين الفصلية / شباط ١٩٨٣ .

١٦ ـ عبد المنعم عثمان، ديون الدول النامية: المشكلة المستعصية، مركز البحوث والمعلومات ص ٣٧ .

١٧ - The World Bank Annual Report 1985 P. 179.

د) النفط والطاقة في الاقتصاد البرازيلي

تعد البرازيل من الدول التي تعاني من النقص في مصادر الطاقة عدا الطاقة الكهربائية، يأتي النقص في النفط الخام في مقدمة هذه المصادر. والنفط لايستخدم في البرازيل كطاقة فقط وانما يستخدم ايضا كمادة مغذية (Feed stock) في الصناعة البتروكيمياوية البرازيلية. والبرازيل تعتمد الى حد كبير على النفط المستورد من دول الشرق الاوسط وخصوصا العراق وكذلك تستورد كميات من فنزويلا ويعود السبب في اعتماد البرازيل على النفط المستورد الى قلة المصادر الذاتية للنفط الخام فيها والتي لاتكفي حتى لسد الحاجة المحلية المتزايدة باستمرار. اذ يوجد فيها كميات محدودة من النفط الخام قامت باستغلالها بافضل شكل ممكن منذ منتصف الستينات ولكنها لاتسد الا جزء يسير من الحاجة المحلية للنفط وذلك بسبب اتساع حجم الطلب عليه وتزايد هذا الطلب المرتبط بدرجة التطور والتقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي للبرازيل. لقد رافقت هذه الحالة البرازيل منذ عام ١٩٦٤ وحتى بداية الثمانينات وقد بلغ حجم الانتاج باعلى مراحله واحسن اوضاعه (١٥٠) الف ب / ى في حين كانت الاحتياجات النفطية للبرازيل تصل الى (١) مليون ب / ى بمعنى ان الانتاج ظل عاجزا عن سد حاجة الاستهلاك الا بنسبة (١٥٪) منه فقط طيلة فترة الستينات والسبعينات.

وتعد البرازيل من اكثر دول اميركا اللاتينية استهلاكا للمنتجات النفطية ويرجع ذلك الى التقدم الصناعي الذي تشهده البلاد بشكل خاص والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام وهذا مما يزيد من الحاجة الملحة للنفط باستمرار بالاضافة الى ذلك فقد تطورت في البرازيل صناعة التكرير الى حد كبير حتى بلغت كمية النفط المكرر (١٥١٥٠) طن سنويا[١٨] منذ بداية عقد السبعينات وبذلك تتصاعد حاجة البرازيل الى النفط الخام واذا ماأضفنا الى ذلك تطور الصناعات البتروكيمياوية التي تعتمد النفط الخام مادة مغذية لها اذ تنتج البرازيل كميات كبيرة من المطاط الصناعي والبلاستيك وبعض المنتجات للبتروكيمياويات الاخرى حيث تعد مدينة (ساوباولو) ومدينة (ريدوجانيرو) من اهم المدن الصناعية للبتروكيمياوية في اميركا اللاتينية. وهذه الصناعة سائرة في تقدم مستمر وتحتاج الى كميات كبيرة من النفط كمادة مغذية وكطاقة محركة في الوقت نفسه[١٩] وكان مما يزيد من حاجة البرازيل للنفط طيلة الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٤ هو كون معدلات النمو السنوي

١٨- J. P. Cole op. cit P. 182.

١٩- Ibid. p. 183.

لاستهلاك الطاقة تزداد بنسبة اكبر من معدلات النمو السنوي لانتاج الطاقة في حين كان معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة التجارية (١ر٩٪) كان معدل النمو السنوي للانتاج المحلي للطاقة يزداد بنسبة (٣ر٥٪) بمعنى ان هناك دائما فجوة كبيرة ومتزايدة بين الانتاج المحلي والطلب على الطاقة.[٢٠]

في وقت كان الاهتمام بعمليات استغلال النفط الموجود فيها يتم بافضل اشكال الاستغلال المتاحة في المسح والبحث والتنقيب وخلال هذه الفترة ايضا كانت اسعار النفط العالمية زهيدة جدا مما كان يسهل على الدول المشترية الحصول بسهولة على الكميات التي تطلبها اذ كان السوق النفطي العالمي (سوقاً للمشتري) وقد رافق هذه الفترة ارتفاع وتائر معدلات النمو السنوي الاجمالي للانتاج المحلي للبرازيل.

ولكن هل استمرت معدلات النمو السنوي للانتاج المحلي الاجمالي على الوتيرة نفسها السابقة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ وماذا حل بمتطلبات الحصول على الطاقة بالنسبة للبرازيل؟ وماهي الاثار التي رافقتها خلال الفترة المذكورة؟

خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٤ - ١٩٨١ اي بعد تصحيح اسعار النفط من قبل منظمة الاوبيك الذي اعتبر واحدا من اهم انجازات المنظمة حيث ارتفعت اسعار النفط الخام الى اربعة امثالها في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤. ثم هبطت الاسعار العالمية للنفط هبوطا ضئيلا في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ غير انها تضاعفت بعد ذلك بشكل كبير في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بحيث بلغت ذروتها عند حوالي (٣٥ د / ب).

بسبب ذلك فقد واجهت البرازيل مشاكل متعددة باعتبارها دولة مستهلكة للنفط بكميات كبيرة وتعتمد على النفط المستورد لسد (٨٥٪) من احتياجاتها النفطية وبالتالي كان ارتفاع اسعار النفط بهذا المستوى يشكل قيدا خارجيا على مواردها اصبح حادا بعد عام ١٩٨١ كنتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري وجعلها تحد من وارداتها واستثماراتها بصورة جذرية واستهدفت برامج التقشف المحلية استعادة التوازن الخارجي مما ادى الى هبوط في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بمقدار ٦٪) تقريبا في عام ١٩٨٣ الذي اعتبر العام الثالث على التوالي من الركود والهبوط في نصيب الفرد من الناتج الاجمالي.[٢١] والذي ادى الى هبوط في متوسط استهلاك الفرد، فكان على الاقتصاد البرازيلي منطقيا ان يحد من استيراد الطاقة واستيراد السلع والمنتجات الاخرى وكذلك ان يحد من استثماراته وبالتالي الحد من الانتاج. غير ان الاقتصاد البرازيلي اعتبر ذلك سياسة ضعيفة ومضرة فعمد الى التحول من التكيف الذي يتخذ الشكل اعلاه الى تكيف موجه نحو النمو والتوسع

٢٠ - البنك الدولي للانشاء والتعمير مصدر سابق ص ٢٧١.

٢١ - المصدر نفسه ٤٤.

من اجل زيادة الصادرات المحلية واعتبر ذلك وحده هو الذي يؤدي الى زيادة في الانتاج والاستثمار وهو ضرورة اساسية لمواجهة الاوضاع الاقتصادية التي نشأت من جراء ارتفاع اسعار الطاقة وكذلك لمتطلبات سياسته الشاملة في التنمية لمواجهة النمو السريع والمستمر في السكان الذي يصل متوسط نموه السنوي (٢ر٤٪) وكذلك لرفع معدل استهلاك الفرد من السلع الذي هبط هبوطا حادا خلال ١٩٨٠ / ١٩٨٣ بمقدار (٤٪) سنويا وكذلك لتوفير الطاقة وتصعيد استخدامها بعد ان هبط خلال ٣ سنوات ١٩٨٠ / ١٩٨٣ بنسبة (١٣٪) سنويا[٢٢]. والذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم(٤) الذي يعكس استيرادات البرازيل النفطية من العراق وانخفاض حجمها في السنوات اللاحقة للعام ١٩٨٠.

لقد ظلت عملية الحصول على النفط كمصدر اساس للطاقة في البرازيل تشكل هما وطنيا لها وقد عمدت دائما الى البحث عن الوسائل الكفيلة بالتخلص من هذا الهم الوطني ففتحت منذ بداية عقد الثمانينات امام المستثمرين المحليين والاجانب وامام الشركات النفطية الوطنية والاجنبية للقيام بعمليات المسح والبحث والتنقيب عن النفط وقد نجحت الى حد استطاعت فيه ان تسد (٥٠٪) من احتياجاتها النفطية لاول مرة في تاريخها. فقد ارتفع الانتاج المحلي النفطي من (٢٨٠) الف ب / ى في سنة ١٩٨٠ الى ٥٠٠ الف ب/ ى في حزيران ١٩٨٤.[٢٣] ان التحليل اعلاه يرينا بوضوح اهمية النفط المستورد بالنسبة للبرازيل وكيف يتأثر اقتصادها باسعار النفط وامداداته. وان ارتفاع حجم الانتاج المحلي لايحل ازمة النفط في البرازيل الا في حدود ضيقة وفي مدى قصير لان ذلك الارتفاع في الانتاج يلازمه تطور في الاقتصاد والذي يتطلب بدوره زيادة الحاجة للطاقة وهذا يشكل محور علاقات التبادل التجاري بين البرازيل والدول المصدرة للنفط وفي مقدمتها العراق.

رابعا: واقع العلاقات الاقتصادية بين العراق والبرازيل وموقع النفط فيها:

ان السياسة النفطية في العراق بعد عام ١٩٦٨ اصبحت عنصراً رئيسيا من عناصر السياسة الاقتصادية العامة للقطر وتحديد العلاقات مع دول العالم كافة من خلال التفهم الكامل لمنطلقات التعاون معها فكانت مواقف العراق النفطية متباينة مع دول العالم بحكمها تطور العلاقات السياسية والاقتصادية مع تلك الدول

---

٢٢ ـ المصدر نفسه ص ٤٩.

٢٣ ـ Peter Haward Wertheim. op. cit. p. 34.

العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين اذ جاء لشركة النفط الوطنية العراقية (INOC) دورٌ في هذه الاتفاقية والتي نذكر بعض نصوصها: (ان الحكومة العراقية والحكومة البرازيلية انطلاقا من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين وشعورا منهما بتوثيق التعاون التجاري اتفقنا على عقد هذه الاتفاقية) وقد نصت أيضا على ضرورة التبادل التجاري المتوازن بينهما والموضوعات التي ستنشأ عن هذه الاتفاقية.

وان تسعى الحكومة العراقية للحصول في عام ١٩٧٢ على السلع والمنتجات والخدمات البرازيلية الى حد خمسة ملايين دولار (القيمة فوب) بموجب عقود منفردة تبرم بين المؤسسات المختصة للجانبين).

(وستقوم حكومة البرازيل الاتحادية من جانبها ببذل المساعي خلال نفس الفترة للحصول على كيان من النفط الخام بنفس القيمة (فوب) من الجمهورية العراقية عن طريق شركة النفط الوطنية العراقية).

(وفي عام ١٩٧٧ ستسعى الحكومتان على مضاعفة الاستيراد والتصدير بينهما طبقا للشروط والاجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ولغرض تأمين تنفيذ هذه الاتفاقية تؤلف لجنة مشتركة من ممثلين عن الحكومتين وتجتمع بصورة متناوبة في البرازيل وبغداد خلال (٣٠) ثلاثين يوما من اشعار احد الطرفين بذلك).

(تكون هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد توقيعها من قبل ممثلي الجانبين ويصادق عليها حسب الاجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين وتكون مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات اعتبارا من تاريخ تصديقها ويمكن تجديدها على ان تبدأ مفاوضات التجديد قبل (٩٠) يوما من تاريخ انتهاء العمل بها).

ثم استمرت الاتفاقية نافذة حتى الوقت الحاضر بعد ان جرى تطويرها وتوسيع افاقها إذ جاءت تأكيدا لحرص الطرفين. لما لهذه الاتفاقية من خدمة لمصالح البلدين[٢٦] لقد أسهمت هذه الاتفاقية فعلا في تطوير علاقات التبادل والتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين منذ تاريخ عقدها حتى الوقت الحاضر واوجدت افاقا واسعة وعديدة وخلقت مجالات مختلفة للتعاون والتبادل التجاري بينهما في المجالات التالية:

١ ـ **التبادل السلعي عدا النفط** : يصدر العراق التمر بكميات محدودة ويستورد من البرازيل تشكيله كبيرة من السلع والمنتجات المتنوعة اهمها (فول الصويا ـ السكر ـ الذرة الصفراء ـ لحوم البقر ـ البذور وثمار ـ مواد غذائية) وصلت الى (٥٤) سلعة في

---

٢٦ ـ لقد تم توقيع محضر مشترك للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والفني بين العراق والبرازيل في شهر ايلول ١٩٧٩، للاطلاع راجع النشرة التجارية الصادرة عن غرفة تجارة بغداد في ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٩.

قائمة السلع والمنتجات المستوردة من البرازيل حسب احصاءات التجارة الخارجية للفترة ١٩٧٠ / ١٩٨٠ نذكر اسماءها مفصلة في القائمة المرفقة. والجدول رقم (١) يوضح علاقات التبادل السلعي بين العراق والبرازيل التي يعكسها الميزان التجاري العراقي خلال عقد السبعينات بالاف الدنانير ومنه نلاحظ ان حجم استيرادات العراق من السلع والمنتجات البرازيلية خلال هذه الفترة بلغ حجم اقيامها (٢٢٣٦٦٧) الف دينار في حين لم تتجاوز صادرات العراق الى البرازيل عدا النفط الـ (١٢٩) الف دينار خلال المرحلة نفسها مما جعل الميزان التجاري يميل لصالح البرازيل وليس لصالح العراق ويعكس الجدول رقم (٢) تفصيلات السلع التي استوردها العراق من البرازيل خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ وهي تشكلية متنوعة من السلع والمنتجات اقيامها وانواعها تزداد وتتطور باستمرار في حين يعكس الجدول (٣) صادرات العراق غير النفطية الى البرازيل خلال الفترة ذاتها نلاحظ انها لاتتعدى حدود كميات محدودة.

قائمة مفصلة بأسماء السلع والمنتجات التي يستوردها العراق من البرازيل

السلعة

١ ـ اسلاك من الحديد
٢ ـ مواسير وانابيب حديد
٣ ـ مواسير اخرى من الحديد
٤ ـ اسلاك نحاسية
٥ ـ مواد بناء للمشروع
٦ ـ براميل وصفائح حديدية
٧ ـ اسلاك شائكة حديد
٨ ـ براغي ومفاتيح من الحديد
٩ ـ ادوات اخرى يدوية (حديد)
١٠ ـ كمشات وملافط
١١ ـ العدد اليدوية والآلات
١٢ ـ مقصات
١٣ ـ اسلاك وصفائح من معدن عادي
١٤ ـ غيرها من مصنوعات الحديد والصلب
١٥ ـ اجزاء واقسام محرك
١٦ ـ عدد آلية لتشغيل المكائن
١٧ ـ مكائن خياطة منزلية
١٨ ـ مكائن خياطة صناعية
١٩ ـ الات حفر الاتربة والمعادن
٢٠ ـ اجزاء الآت الحفر
٢١ ـ اقسام مكيفات ومبردات
٢٢ ـ الآلات ومعدات مختبرية
٢٣ ـ مكائن لفرش الاسفلت
٢٤ ـ مواد ومعدات للمشروع غير مصنفة
٢٥ ـ صناديق لأذابة المعادن وسبحها
٢٦ ـ غيرها من معادن قطع ووصل التيار الكهربائي
٢٧ ـ عازلات كهربائية
٢٨ ـ الدواجن المذبوحة
٢٩ ـ لحوم اخرى
٣٠ ـ رز
٣١ ـ غيرها من الفواكه
٣٢ ـ السكر الخام
٣٣ ـ سكر ناعم
٣٤ ـ كليكوز
٣٥ ـ القهوة ومستحضراتها
٣٦ ـ البذور

والامثلة متعددة (دول عدم الانحياز، دول العالم الثالث، فرنسا، اليابان، انكلترا، المانيا الغربية، هولندا.. الخ) يمكن بسهولة ووضوح استنتاج ابعادها من خلال المضامين الاساسية التي تحتويها احاديث السيد الرئيس صدام حسين والتي اكدت هذا النهج، ففي حديث لسيادته في عام ١٩٧٥ مع سفراء الجمهورية العراقية في الدول الغربية قال (ان علاقاتنا يجب ان تكون جيدة مع دول العالم عموما، الا ان مثل هذا التعميم ليس هو الامر المطلوب للفت الانتباه اليه بل ان ماارادنا ان نلفت الانتباه اليه هو حجم ونوع واتجاهات العلاقات واغراضها لان حجم العلاقة والغرض منها يرتبطان بقضيتين هما: المصالح المشتركة واتجاه الالتقاء او تفاعل الستراتيجيات وحركته ضمن المجتمع الدولي والمنطقة التي نحن جزءا منها وتصور مستقبل البلدان الاخرى التي تشكل الطرف الثاني في العلاقة وحركتها وتأثيرها ضمن المجتمع الدولي[٢٤]). ولقد اكد ذات الحقيقة بقوله في مجال اخر: (بان العلاقة بين سياستنا البترولية وبين اختيار الاصدقاء كما هي العلاقة بين سياستنا الاقتصادية والسياسية مع الاصدقاء).[٢٥]

وهكذا نفهم موقع النفط في العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والدول الاخرى في العالم الذي يرتبط بهذا النهج الثابت في توطيد وتطوير العلاقات بين الدول لما فيه من مصالح مشتركة لشعوبها.

وهكذا كانت العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والبرازيل التي تفهم بوضوح من خلال سياسة العراق النفطية والاقتصادية ومن خلال التحليل السابق لوضع النفط والطاقة بشكل خاص والاوضاع الاقتصادية للبرازيل بشكل عام فالحاجة المتزايدة والمستمرة من قبل البرازيل للنفط وافتقادها لمصادره الذاتية العاجزة عن سد احتياجاتها النفطية يجعل من السهولة بمكان ادراك موقع النفط في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وهذا ماتضمنته فعلا ابعاد هذه العلاقات منذ التطلع الجدي من قبل البلدين لقيامها وتطويرها في اوائل عقد السبعينات وبعد قيام حكومة الثورة في العراق في عام ١٩٦٨ اذ تم عقد اول اتفاقية للصداقة والتعاون التجاري والاقتصادي بينهما بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧١ والتي تم التصديق عليها بتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٧١ اي قبل تأميم النفط العراقي في ١ حزيران ١٩٧٢ وقبل نجاح تجربة الاستثمار الوطني المباشر في العراق بتاريخ ٧ نيسان ١٩٧٢ اي في وقت كان العراق لايمتلك من انتاج نفطه سوى حصة ضئيلة جدا يجد صعوبة في بيعها وتسويقها ومع ذلك تضمنت هذه الاتفاقية موقعا متميزا للنفط في تحديد

---

٢٤ ـ صدام حسين في حديث مع سفراء الجمهورية العراقية في دول اوربا الغربية وانبائات بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٧٥.
٢٥ ـ صدام حسين / مؤتمر صحفي بتاريخ ١٨ تموز ١٩٧٨.

٣٧ ـ فول الصويا
٣٨ ـ زيت الصويا
٣٩ ـ غيرها من خلاصات الصباغة والدباغة
٤٠ ـ غيرها من الاصباغ
٤١ ـ منتجات كيمياوية اخرى غيرها
٤٢ ـ رقائق الخشب والالواح
٤٣ ـ ورق الصحف
٤٤ ـ ورق الطباعة والكتابة
٤٥ ـ ورق الكرافيت والمقوى
٤٦ ـ منتوجات من الالياف الزجاجية
٤٧ ـ مواد واوراق منشفة
٤٨ ـ مصنوعات زجاجية للبناء
٤٩ ـ قضبان حديد
٥٠ ـ راسطة حديد
٥١ ـ حديد زاوية
٥٢ ـ الواح وصفائح حديدية
٥٣ ـ اقسام تبريد
٥٤ ـ اجزاء القاطرات

فصادراته من التمر العراقي لم تتجاوز اقيامها الـ (٢) الف دينار.
والجداول تعكس واقع العلاقات التجارية السلعية غير النفطية التي أسهمت الاتفاقية في تحقيقها.

جدول رقم (١)

القيمة، الف دينار

السنة	استيرادات العراق	صادرات العراق	الميزان التجاري
١٩٧٠	٨٦	٤	ـ ٨٢
١٩٧١	١١٤٦	٤	ـ ١١٤٢
١٩٧٢	٤٢٩٤	٧٨	ـ ٤٢١٦
١٩٧٣	١٥٩٢٣	١٨	ـ ١٥٩٠٥
١٩٧٤	٤١٧٢٤	٢	ـ ٤١٧٢٢
١٩٧٥	٦٧٣٣١	-	ـ ٦٧٣٣١
١٩٧٦	٢٢٨١٠	-	ـ ٢٢٨١٠
١٩٧٧	٢٠٧٦٦	-	ـ ٢٠٧٦٦
١٩٧٨	١٥٩٥٥	٢	ـ ١٥٩٥٣
١٩٧٩	١٢٣١٩	-	ـ ١٢٣١٩
١٩٨٠	٢١٣١٣	٢١	ـ ٢١٢٩٢
المجموع	٢٢٣٦٦٧	١٢٩	ـ ٢٢٣٥٣٨

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية / ١٩٨١.

جدول رقم (٢)
استيرادات العراق والبرازيل من السلع للفترة ١٩٧٤/ ١٩٧٩

اهم المواد المستوردة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١. الرز	٣٢٩٧	-	-	-	-	-
٢. لحوم اخرى جاهزة ومحفوظة معلبة وغير معلبة	٧	٦٥	-	٢٧٣	٧٣٠	٦٠١
٣. السكر الخام وسكر البنجر والقصب عدا السائل المركز	٢٠١١٤	٣٢٠٧٨	١٢٦١٠	١١٣٢	١٦٢٦	٥٣٤٧
٤ سكر ناعم مجبب او مسحوق	١٢٨٨٠	٢٥٤٦٢	٧٥٥٧	٦٨٦٥	٢٤٤٢	١٦٨٩
٥. فول الصويا عدا الدقيق	١٥٣٣	٣٤٠	٨٣٠	-	٤٢١٩	-
٦. بذور وثمار	-	-	-	١١١٦	-	١٣٠٨
٧. سلع اخرى	٣٩٠١	٩٣٨٦	١٨١٣	١٤٨٠	٦٩٦٣	٦٣٧٤
المجموع العام	٤٨٧٢٦	٦٧٣٢١	٢٢٨١٠	٢٠٧٦٦	١٥٩٥٥	١٢٣١٩

المصدر احصاءات التجارة الخارجية ١٩٨٠

جدول رقم (٣)

صادرات العراق الى البرازيل للفترة ١٩٧٤ / ١٩٧٩

اهم المواد المصدرة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
تمر حلاوي غير محشو	٢	-	-	-	٢	-
المجموع العام	٢	-	-	-	٢	-

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية ١٩٨٠.

٢. صادرات النفط العراقي

تحتل صادرات النفط العراقي الى البرازيل موقعاً مهماً منذ اوائل السبعينات وحتى الوقت الحاضر في علاقات التبادل التجاري بينهما فقد احتل العراق موقعاً بارزا في تزويد البرازيل بالنفط واعتبر طيلة الفترة المذكورة ولايزال المجهز الاول والرئيسي للبرازيل، واعتبرت البرازيل في ذات الوقت السوق التقليدي للنفط العراقي، وبقي العراق يجهز البرازيل بنسبة (٥ر٤٨٪) من مجموع احتياجاتها النفطية طيلة عقد السبعينات.

انخفضت هذه النسبة في عام ١٩٨٤ ووصلت الى (٣٦٪)، والسبب في ذلك يعود الى زيادة الانتاج المحلي للنفط داخل البرازيل كما سبقت الاشارة الى ذلك من ناحية وانخفاض معدل استهلاك الطاقة في البرازيل من الناحية الثانية والجدول رقم (٤) يوضح العلاقات النفطية بين العراق والبرازيل من خلال ميزان المدفوعات او الميزان التجاري للبرازيل الذي يعكس حجم اقيام استيرادات النفط من العراق وصادرات البرازيل للعراق. ان قيمة استيرادات البرازيل من السلع العراقية عدا النفط لاتتعدى (الفي) دينار خلال الفترة التي تضمنها الجدول رقم (١) واستمرت هكذا حتى الوقت الحاضر تقريباً ومن الجداول نلاحظ ان حجم استيرادات البرازيل من النفط العراقي بلغت مجموع اقيامها خلال الفترة ١٩٨٠ / ١٩٨٤ (٨ر١١١٥٠) مليون دولار في حين بلغت صادرات البرازيل للعراق (٨ر١٤٦٨) مليون دولار وبالتالي فان الميزان التجاري بهذا الشكل ليس لصالح البرازيل. وهذا مما يجعل الجانب البرازيلي يطالب العراق دائماً بضرورة زيادة استيراداته من السلع والمنتجات البرازيلية لكي يضيق من (حجم الفجوة) التي يراها الجانب البرازيلي في الميزان التجاري له والتي بلغت مجموع اقيامها خلال فترة الخمس سنوات التي تضمنها الجدول (٩٦٨٢) مليون دولار.

ان الواقع الرقمي المجرد يشير الى ان الميزان التجاري للبرازيل يعاني فعلاً من عجز كبير في علاقاته التجارية مع الاقطار المصدرة للنفط وخاصة العراق فقد بلغت على سبيل المثال صادرات البرازيل للعراق من السلع والخدمات ماقيمته (٤٠٠) مليون دولار في عام ١٩٨٣، في الوقت الذي بلغت فيه قيمة استيرادات البرازيل من العراق ماقيمته (٢) بليون دولار جميعها تقريبا كانت نفقات للحصول على النفط العراقي، وقد بلغ مجموع ماانفقه البرازيل خلال (١٣) سنة وهي الفترة الممتدة بين ٩٦٤ / ١٩٨٣ على النفط العراقي المستورد (١٩) بليون دولار في حين لم تبلغ قيمة صادرات البرازيل للعراق الا حوالي (٢ر٣) بليون دولار.

جدول رقم (٤)

القيمة (بليون دولار)

السنة	استيرادات البرازيل من العراق	صادرات البرازيل للعراق	الميزان التجاري للبرازيل
١٩٨٠	٣٧٧٩,٦	٢٨٨,٩	٣٤٩٠,٧-
١٩٨١	١٨٩٦,١	٢٩٨,٤	١٥٩٧,٧-
١٩٨٢	٢٥٧٣,٩	٣١٩,٢	٢٢٥٣,٧-
١٩٨٣	٨٣٠,٩	١٤٨,٩	٦٨٢,١-
المجموع	١١١٥٠,٨	١٤٦٨,٨	٩٦٨٢-

المصدر: Middle East Magazin / No. 121 November 1984 P. 34.

غير ان ضخامة نفقات الحصول على الطاقة يعود الى ضخامة حجم الكميات من النفط التي تحتاجها البرازيل، تلك الكميات الضرورية والحيوية جداً لتطورها الاقتصادي والذي لايمكن لهذا التطور ان يتم بدونها، بمعنى انها لاتشكل عبءاً على الميزان التجاري للبرازيل بسبب نفقات الحصول عليها لانها تحقق عوائد كبيرة للاقتصاد البرازيلي وتحفظ له مقومات استمرار نموه وتطوره، كما انها تسترجع هذه النفقات وباضعاف من خلال عوائد تصدير عشرات السلع التي لايمكن ان تنتج بدون هذه الكميات الضخمة من النفط.

على اية حال واضح هنا دور النفط العراقي في علاقات التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين عند التمعن في الارقام الواردة في الجدول رقم (٤). والتي ادت الى ان تصل نسبة مساهمة العراق في تزويد البرازيل من احتياجاتها النفطية بـ (٣٦٪).

وهذا يعني ان للنفط العراقي دوراً اساسياً في العلاقات الاقتصادية. وان هذا الدور في تصاعد مستمر ليس من ناحية تصدير النفط الخام فقط وانما هناك مجالات تعاون نفطية اخرى بينهما، تتناول قيام الجانب البرازيلي المتمثل بشركة النفط الوطنية البرازيلية (Petro Bras) المعروفة في العراق بنفس الأسم (البتروبرايس) والتي تقوم بأعمال البحث والتنقيب عن النفط في جنوب العراق، لقد اسهمت هذه الشركة الى حد كبير في توطيد العلاقات النفطية والاقتصادية بين البلدين وكانت فعلاً وراء حجم صادرات العراق النفطية بمقدار (٢٠٫٠٠٠) ب / ى في عام ١٩٨٤ اذ

ارتفعت كمية النفط المصدر من (١٦٠٫٠٠٠) ب / ى الى (١٨٠٠٠٠) ب / ى.[٢٧]

ان هذه الزيادة في ضوء وجهة النظر البرازيلية فيما يخص الميزان التجاري البرازيلي مع العراق كان يمكن ان تشكل عبءا جديداً يؤدي الى زيادة حجم العجز فيه غير ان الدور الذي لعبته هذه الشركة في تسهيل عمليات التبادل التجاري، كان فعلاً دور الوسيط في تقريب وجهات النظر العراقية والبرازيلية، من خلال اتساع حجم التبادل الذي يمتص هذا العجز الذي يراه الجانب البرازيلي، فقد نجحت الشركة في عقد صفقات جديدة لتجهيز العراق بالسلع والمنتجات البرازيلية منها عقد صفقة منتجات الدواجن البرازيلية الى العراق بما يعادل (٤٨) مليون دولار في العام ١٩٨٤ بعد ان كانت فقط (٤٫٢) مليون دولار في العام ١٩٨٣.

ان زيادة حجم استيراد البرازيل من النفط العراقي بمقدار (٢٠٫٠٠٠) ب / ى تتقابل مع زيادة حجم استيراد العراق من السلع والمنتجات البرازيلية يعني هنا ان عمليات التبادل هذه مع وجود شركة (البتروبرايس) تجري وفقاً لميكانيكية التبادل التجاري بين القطرين، وهي ميكانيكية واضحة المعالم تحفظ الى حد كبير توازن الميزان التجاري لكلا البلدين. وهذا مانراه من خلال استيرادات العراق الاخرى من البرازيل اذ يستورد العراق كميات كبيرة من السيارات البرازيلية (الفوكس واكن) (البرازيلي) وخصوصا في السنوات الاخيرة الماضية حيث تم عقد صفقة كبيرة في عام ١٩٨٢ بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار لتجهيز العراق بـ(٥٠) الف سيارة من هذا النوع كما تم عقد صفقة اخرى في عام ١٩٨٤ تعد اكبر بكثير من صفقة عام ١٩٨٢ وتحوي على انواع اخرى من السيارات غير (الفوكس واكن)،بالاضافة الى السيارات يستورد العراق من البرازيل كميات كبيرة وانواع مختلفة من التركترات والساحبات الضخمة.

كما ان ظروف الحرب العراقية الايرانية ودور النظام السوري ومحاولاته اليائسة في احراج العراق اقتصادياً من خلال منع مرور النفط العراقي عبر الاراضي السورية والذي يمثل نحو ٦٠٪ من صادراتنا النفطية ويمثل جزءا مهما من موارد العراق المالية فقد عمد العراق في البحث عن منافذ جديدة لتسويق نفطه وهذا تطلب البحث عن وسائل سريعة لنقل النفط الى اسواقه عبر الطريق البري نحو خليج العقبة على الاحمر فكان لابد من توفير مستلزمات نقل سريعة لمجابهة هذه الحالة فكانت صفقة تزويد البرازيل للعراق باعداد ضخمة من شاحنات خاصة بنقل النفط عبر الطرق البرية قد اسهمت الى حد كبير في مساعدة العراق لمواجهة هذه الحالة.

٢٧- Peter Haward Wertheim. op. cit. p. 34.

كل ماتقدم هنا ادى الى زيادة حجم صادرات البرازيل الى العراق بشكل كبير اذ بلغت قيمة استيرادات العراق من وسائط النقل والمعدات الاخرى البرازيلية حوالي (٢٨٦ر٢) مليون دولار في عام ١٩٨٤ بعد ان كانت لاتزيد عن (١٨ر٦) مليون دولار حتى عام ١٩٨٢ بمعنى انها ازدادت بمقدار (١٢) مرة من خلال ثلاث سنوات.

٣. الانشطة البرازيلية الاخرى في العراق

تقوم البرازيل بأنشطة كثيرة متعددة ومتنوعة تصب جميعها في عمليات التبادل والتعاون الاقتصادي بين البلدين واهم هذه الانشطة: ـ

أ. بناء الفنادق الضخمة في محافظات العراق مثل (بغداد والبصرة) بكلفة (٣٠) مليون دولار بالاضافة الى الانشطة المعمارية الاخرى.

ب. مد خط سكة حديد يربط بغداد بالحدود السورية بكلفة (١٥٠٠) مليون دولار يبلغ طوله (٦٠٠) كم بدء العمل به منذ عام ١٩٧٩ وهذا يعتبر بالنسبة للبرازيل اكبر مشروع تقوم به البرازيل في الخارج. وهو خط سكة حديد (بغداد ـ عكاشات) وقد تطلب هذا المشروع (١٤) الف عامل بضمنهم خمسة آلاف عامل برازيلي.

جـ. عمليات التنقيب والبحث عن النفط في جنوب العراق بتكليف من وزارة النفط العراقية وتقوم بهذه العمليات شركة البتروبرايس.

د. انشأت الجهات البرازيلية في العراق مجمعاً يتضمن ثلاثة محلات كبيرة لتصليح السيارات المستوردة من البرازيل.

هـ. كذلك اقامة مركز لتدريب العمال في العراق مهمته تخريج كوادر فنية من العمال المهرة يزيد عددهم على (١٠٠٠) عامل في السنة لاغراض الصيانة وغيرها.

و. عقد اتفاق بين العراق والبرازيل لحفر جداول للري طولها (١٢) ميلاً قرب نهر الفرات بكلفة (٣٣٠) مليون دولار.

ز. اتفاق بتجهيز العراق بالانابيب الكونكريتية.

٤. التجهيزات العسكرية

تقوم البرازيل ايضاً بتجهيز العراق بكميات كبيرة من المستلزمات العسكرية من بينها معدات السلاح الثقيل قطع غيار وغيرها حيث يتم دفع الجزء الاكبر من اقيامها بما يعادله من النفط الخام العراقي المصدر.

خامسا: الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والبرازيل ودور النفط فيها

لقد اصبح واضحا من خلال ماتضمنته موضوعات الدراسة هذه، ان علاقات التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي بين العراق والبرازيل، تقوم على جملة مبررات اساسية (سياسية واقتصادية وتجارية) تحقق المصالح المشتركة للطرفين.

فالبرازيل تجد في العراق سوقا مهما لتصريف كميات كبيرة من منتوجاتها السلعية المختلفة (الزراعية ـ الحيوانية ـ الصناعية.. الخ) علاوة على الخدمات الفنية والتكنولوجيا التي تقوم البرازيل بتقديمها الى العراق.

فالعراق يزود البرازيل حاليا بـ (٣٦٪) من احتياجاتها النفطية، تلك النسبة التي تشكل (٧٢٪) من مجموع حجم الطاقة المستوردة مما جعل النفط العراقي يحتل موقعا مهما بين مصادر امدادات الطاقة الخارجية للبرازيل خصوصا اذا ماادركنا ان هذه النسبة لايمكن الاستغناء عنها من قبل البرازيل، وذلك لاعتماد مجالات استخدام النفط على المواصفات الفنية للنفط العراقي، الذي بدأ يتدفق الى البرازيل منذ بداية عقد السبعينات.

وهذا يعني ان النفط العراقي سيظل له تأثير كبير في علاقات التعاون والتبادل بين العراق والبرازيل، وان اهمية هذا الدور قد ادركته كلا الدولتين وعليه فسوف يظل باستمرار عاملا مهما في تقريب وجهات النظر العراقية ـ البرازيلية في حل وامتصاص كل المشاكل والعقبات التي تجابه طريق علاقات التعاون والتبادل.

واهم هذه العقبات والمشاكل هي:

١ ـ الميزان التجاري.

٢ ـ اجور الشحن.

٣ ـ عدم التزام الجانب البرازيلي احيانا بالتزاماته مع العراق.

١ ـ الميزان التجاري:

لاحظنا من خلال التحليل السابق للعلاقات التجارية بين العراق والبرازيل ان الجانب العراقي يرى ان الميزان التجاري له مع البرازيل (غير النفطي) يميل دائما لصالح الجانب البرازيلي، في حين يرى الجانب البرازيلي عكس ذلك، اذ يرى ان الميزان التجاري له مع العراق يميل لصالح العراق، وذلك بسبب اقيام النفط المستورد من العراق. وهذا جعل البرازيل تطرح باستمرار معاناتها الناجمة من المسألة التي اطلقت (الفجوة التجارية مع العراق). تلك الفجوة الناجمة من عمليات التبادل السلعي بين البلدين وهذا جعل الجانب البرازيلي يثير باستمرار

موضوع مضاعفة العراق لاستيراداته من البرازيل كخطوة مهمة لتعادل الميزان التجاري له او تضييق هذه الفجوة.

وحيث يحرص العراق على استمرار علاقاته مع البرازيل للعوامل والمبررات التي سبق ذكرها فهو يستجيب بشكل كبير لرغبة البرازيل في زيادة حجم واقيام استيراداته منها، وقد زادت فعلا تخصيصات العراق لاستيراد السلع من البرازيل في عام ١٩٨٤ بحوالي (٤٠٠) مليون دولار عدا تخصصات استيرادات العراق من المستلزمات العسكرية، كما وسع من تشكيل السلع التي يستوردها فشملت مؤخرا قناني الغاز، لحوم الابقار، الدجاج مع منتوجات صناعة الحديد والصلب، السيارات، التراكترات، الساحبات، الشاحنات.. وغيرها من السلع والمنتوجات الاخرى. كما خصص (٨٠٠) مليون دولار اخرى لاستيراد السلع والتجهيزات العسكرية.

وقد استجاب الجانب البرازيلي لموقف العراق برضىً كبير كما عبر عن ذلك مسؤولون برازيليون[٢٨].

ان هذا يعني ان هناك افاقا واسعة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين سوف تجد لها تجسيدا اوسع في المستقبل طالما وجد هذا التفهم الكامل عند كلا الطرفين لابعاد هذه العلاقات وضرورات استمرارها وازدهارها.

٢ ـ اجور الشحن:

ان المشكلة الاساسية الاخرى التي تعاني منها العلاقات الاقتصادية بين البلدين اجور الشحن المرتفعة التي يعاني منها العراق. على الرغم من انها طرحت كمشكلة قبل توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي في بداية السبعينات ووجدت لها بعض الحل في خصوص الاتفاقية. غير انها كمشكلة لازالت قائمة ومستمرة بالنسبة للعراق، اذ ان اسعار السلع البرازيلية على اساس (فوب) رخيصة جدا، بينما اسعارها على اساس (سي. أند. اف) مرتفع جدا. وعليه لابد من الاهتمام الكامل بهذه المشكلة من قبل الجانب البرازيلي. اذ وبدون حلها سوف تخلق عبءاً امام طريق التبادل التجاري بينهما. ان حل مشكلة الميزان التجاري الاعقد من هذه المشكلة، سيعطي فرصا اكبر للتفاؤل في امكانية حسم هذه المشكلة ايضا بتخفيض اجور الشحن والنقل البحري والجوي.

---

٢٨ - Ibid: p. 34.

٣ ـ عدم التزام الجانب البرازيلي احيانا بالتزاماته التجارية مع العراق.

ففي عام ١٩٧٨ على سبيل المثال، اتفق العراق والبرازيل على قيام البرازيل بتصدير (٣٩٢) الف م٣ من الخشب لصالح الشركة العامة لتجارة الحديد والخشب التابعة للعراق غير ان الجانب البرازيلي لم يلتزم بهذه الصفقة مما جعل الشركة تدخل في مأزق، وفعلا الغيت الاعتمادات البالغة (١٦٢ر٦١) ديناراً. ان هذا من شأنه ان يخلق عدم ثقة بالعلاقات. لقد ادرك الجانب البرازيلي ذلك وبما يسعى لتعميق الثقة حتى انه زود العراق بصفقة كبيرة من السيارات قبل موعد التنفيذ باشهر بمعنى ان هذه المشكلة ايضا سوف لاتؤثر في مستقبل العلاقات هذه، وهكذا فاننا عندما نتأمل مسيرة العلاقات الاقتصادية بين العراق والبرازيل نجد موقع النفط فيها مما تقدم يتضح لنا ان علاقات التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري والفني بين العراق والبرازيل ذات الابعاد المتعددة والتي يحتل فيها النفط العراقي المصدر للبرازيل دورا فعالا ستجعل باستمرار كلا الطرفين يسعيان لتوطيدها وتطويرها بروح الرغبة الجدية والحرص الشديد القادر على امتصاص كل مايجابه هذه العلاقات من مشاكل وعقبات. من خلال التحليل السابق للعلاقات التجارية والاقتصاديةبين العراق والبرازيل نخلص الى حقيقة ان اي تقييم موضوعي لواقع او مستقبل هذه العلاقات، لابد وان ينطلق من حقيقة ان للنفط العراقي دورا وموقعا متميزا ومؤثرا في تحديد شكل وحجم ومستقبل هذه العلاقات وبالتالي لايمكن تجاوز هذا الدور سواء بالنسبة للعراق الذي كان ينطلق من مبادىء سياسية في ايجاد منافذ متعددة للتعاون مع الدول النامية من ناحية، وايجاد اسواق ثابتة ومستقرة لنفطه من ناحية اخرى والحصول على السلع والمنتجات والخدمات المعمارية والفنية والتكنولوجية التي يحتاجها العراق ويفضل استيرادها من الدول النامية لاكثر من عامل ومبرر والذي اطلق العراق عليها مصطلح (نقل التكنلوجيا من الجنوب الى الجنوب) ويقصد بذلك عملية انتقال الخبرات والامكانات الفنية والتكنولوجية بين الدول النامية ليؤكد مسألة اساسية في اتجاه علاقاته مع هذه الدول لما تربطه واياها من مصالح مشتركة في الظروف الراهنة التي يعيشها العالم المعاصر من ناحية ثالثة.

وكذلك بالنسبة للبرازيل التي تفتقد الى مايسد حاجتها من الطاقة، وفي مقدمتها النفط اذ انها ورغم كل محاولاتها في البحث والتفتيش عن النفط في اراضيها ورغم الدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومة البرازيلية لشركات النفط الاجنبية والمحلية ومنذ منتصف الستيناتلم تستطع ان تنتج مايسد الـ ٥٠٪ من مجموع احتياجاتها

٣ ـ عدم التزام الجانب البرازيلي احيانا بالتزاماته التجارية مع العراق.

ففي عام ١٩٧٨ على سبيل المثال، اتفق العراق والبرازيل على قيام البرازيل بتصدير (٣٩٢) الف م٣ من الخشب لصالح الشركة العامة لتجارة الحديد والخشب التابعة للعراق غير ان الجانب البرازيلي لم يلتزم بهذه الصفقة مما جعل الشركة تدخل في مأزق، وفعلا الغيت الاعتمادات البالغة (١٦٢ر٦١) ديناراً. ان هذا من شأنه ان يخلق عدم ثقة بالعلاقات. لقد ادرك الجانب البرازيلي ذلك وبما يسعى لتعميق الثقة حتى انه زود العراق بصفقة كبيرة من السيارات قبل موعد التنفيذ باشهر بمعنى ان هذه المشكلة ايضا سوف لاتؤثر في مستقبل العلاقات هذه، وهكذا فاننا عندما نتأمل مسيرة العلاقات الاقتصادية بين العراق والبرازيل نجد موقع النفط فيها مما تقدم يتضح لنا ان علاقات التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري والفني بين العراق والبرازيل ذات الابعاد المتعددة والتي يحتل فيها النفط العراقي المصدر للبرازيل دورا فعالا ستجعل باستمرار كلا الطرفين يسعيان لتوطيدها وتطويرها بروح الرغبة الجدية والحرص الشديد القادر على امتصاص كل مايجابه هذه العلاقات من مشاكل وعقبات. من خلال التحليل السابق للعلاقات التجارية والاقتصاديةبين العراق والبرازيل نخلص الى حقيقة ان اي تقييم موضوعي لواقع او مستقبل هذه العلاقات، لابد وان ينطلق من حقيقة ان للنفط العراقي دورا وموقعا متميزا ومؤثرا في تحديد شكل وحجم ومستقبل هذه العلاقات وبالتالي لايمكن تجاوز هذا الدور سواء بالنسبة للعراق الذي كان ينطلق من مبادىء سياسية في ايجاد منافذ متعددة للتعاون مع الدول النامية من ناحية، وايجاد اسواق ثابتة ومستقرة لنفطه من ناحية اخرى والحصول على السلع والمنتجات والخدمات المعمارية والفنية والتكنولوجية التي يحتاجها العراق ويفضل استيرادها من الدول النامية لاكثر من عامل ومبرر والذي اطلق العراق عليها مصطلح (نقل التكنلوجيا من الجنوب الى الجنوب) ويقصد بذلك عملية انتقال الخبرات والامكانات الفنية والتكنولوجية بين الدول النامية ليؤكد مسألة اساسية في اتجاه علاقاته مع هذه الدول لما تربطه واياها من مصالح مشتركة في الظروف الراهنة التي يعيشها العالم المعاصر من ناحية ثالثة.

وكذلك بالنسبة للبرازيل التي تفتقد الى مايسد حاجتها من الطاقة، وفي مقدمتها النفط اذ انها ورغم كل محاولاتها في البحث والتفتيش عن النفط في اراضيها ورغم الدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومة البرازيلية لشركات النفط الاجنبية والمحلية ومنذ منتصف الستيناتلم تستطع ان تنتج مايسد الـ ٥٠٪ من مجموع احتياجاتها

النفطية الا في عام ١٩٨٤ . وانها كانت تعتمد على النفط المستورد وخصوصا النفط العراقي الذي ظل طيلة مرحلة عقد السبعينات يجهزها بنسبة (٥ر٤٨٪) ويعتبر المجهز الاول لها. وبقي يحتل هذا الموقع وان انخفضت نسبة مساهمته حاليا الى (٣٦٪) وان البرازيل سوف تظل بحاجة شديدة وماسة للنفط العراقي لسد احتياجاتها من النفط كطاقة من ناحية وكمادة مغذية للصناعة البتروكيمياوية المتطورة فيها من ناحية اخرى. واذا ما ادركنا ان مصانع التكرير والمصافي البرازيلية قد صممت تكنولوجيتها على اساس مواصفات النفط العراقي الفنية، فان هذا يجعل البرازيل بحاجة دائمة الى النفط العراقي. وهذا بدوره يجعل للعراق موقعا مهما ومتميزا بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الخارجية ويعطي للعراق قوة تساومية كبيرة في التعامل والتعاقد مع البرازيل.

سادسا / الاستنتاجات والتوصيات

لقد توصل البحث من خلال ماتقدم الى الاستنتاجات والتوصيات التالية :ـ

١ . حث الجانب البرازيلي على زيادة الاستيرادات من السلع العراقية سواء كانت على شكل مواد خام ونصف مصنعه او مصنعه، الفائضة عن حاجات الاستهلاك المحلي وغير المطلوبة في اسواق الاقطار العربية لوجود سلع مماثلة لها في تلك الاقطار في مقدمتها (التمور ـ الكبريت ـ الاسمدة ـ الصناعات الحرفية . . . وغيرها) بالشكل الذي يوسع من قاعدة علاقات التبادل السلعي وينوع من تشكيلتها بالنسبة للصادرات العراقية وعدم الاقتصار على تصدير النفط الخام وكمية محددة من التمر.

٢ . التعاون الجاد بين البلدين الصديقين لايجاد حلول جذرية للعقبات والمشاكل التي تجابه علاقاتهم الاقتصادية في مقدمتها ايجاد حل شامل لمشكلة تحديد اجور الشحن للوصول الى افضل السبل التي تحقق مصالح البلدين.

٣ . ايجاد الوسائل التي من شأنها امتصاص الشعور بالمعاناة لكلا الطرفين عند النظر الى العجز في الميزان التجاري الناجم من التبادل السلعي بينهما سواء بالنسبة للعراق عند استبعاد صادرات النفط لخصوصيتها، او بالنسبة للبرازيل عند احتساب اقيام تكاليف استيراد النفط العراقي ضمن الميزان التجاري لها ويفضل دراسة مستجدات هيكل الصادرات البرازيلية الجديدة لغرض التعرف على السلع الجديدة التي نستطيع زيادة استيراداتنا منها واحلالها محل السلع التي تستورد من تلك الدول التي ليس لها دور كبير في شراء سلعنا النفطية.